

11 أغسطس 2016 |

بحث عام | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

مشكلة البطالة وخرافة التنمية



خالد طحطح
باحث مغربي

مؤمنين بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث
www.mominoun.com

الملخص:

عادت بقوة إلى الواجهة عقب الأزمة الاقتصادية الجديدة التي اجتاحت الغرب ابتداء من سنة 2008، تساؤلات بشأن مدى ملائمة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من بلدان العالم، وبالأخص في مناطق العالم الثالث، وتبقى أهم الإشكاليات المرتبطة بالوضع الاقتصادي تلك التي تتعلق بالشغل والرخاء الاجتماعي، حيث تلقي البطالة بظلالها كأحد أهم الانعكاسات السلبية للتوجهات التي يعرفها العالم في ظلّ تزايد مخاطر العولمة، وتغير بنين الاقتصاد العالمي، وتقلص دور الدولة، وانتقال دور الريادة إلى القطاع الرأسمالي الحر. وقد انصبّ الجهد البحثي على السبل الكفيلة لإيجاد حلول لهذه المشكلة المتنامية، والتي تبدو مستعصية على الحل النهائي، فهي من المشكلات الخطيرة التي تغذي التوتر الاجتماعي، ويمكن أن ينجم عن استفحالها تهديد حقيقي للأمن والسلم في المجتمعات المعاصرة.

من الملاحظ أنّ البطالة رافقت الرأسمالية عبر مسارها الطويل؛ فهي من أكبر التحديات التي واجهت هذا النظام الاقتصادي، وماتزال، ولهذا فالبحث عن الأسباب والحلول احتلت مكانة محورية في اتجاهات الفكر الاقتصادي الليبرالي. وقد اختلفت المدارس الاقتصادية في اقتراحاتها بشأن مواجهة محنة البطالة في المجتمعات الرأسمالية، غير أنّها لم تفلح في قياس أبعادها، فوجود عدد من المشكلات المنهجية المعقدة في تناول هذه الظاهرة المركّبة شدّت المناقشات والحلول المقترحة شداً إلى ما يشبه «بيت العنكبوت»، فلا هي أفلحت في المعالجة الصحيحة، ولا هي نجحت في الخروج من قفص الفكر الاقتصادي التقليدي أو الحلول الجزئية النمطية التي يتمّ تداولها.

بعد الأزمة المالية الأخيرة التي عرفها العالم الرأسمالي بداية من العام 2008، والتي ما تزال تعاني من نتائجها العديد من البلدان الأوروبية وبالخصوص البلدان الأقل نمواً، تناول العديد من الباحثين هذه الأزمة وعواقبها من زوايا مختلفة، فعلى سبيل المثال تناولها الاقتصادي الألماني أولريش شيفر من زاوية الخوف على مصير الرأسمالية ومستقبلها؛ فلكي تتجنب الرأسمالية الانهيار - في نظره- وجب عليها أن تنجح في تجديد نفسها من الجذور². وعالجها البريطانيان كريس هان وكيت هارت من زاوية تاريخ الأنثروبولوجيا الاقتصادية³، حيث ساعد عرضهما على فهمنا بشكل أعمق للحياة الاقتصادية التي تضطرب بالأزمات، ومنها الأزمة المالية الأخيرة التي فاجأت العالم. أما هورست آفهيلا، عضو معهد ماكس بلانك، المتخصص في مشاكل البيئة وأسس التقدم العلمي - التكنولوجي وقضايا السلم العالمي، فقد أكد، وبالخصوص في كتابه **اقتصاد يغدق فقراً**، أن التنمية لن تحل المشاكل التي يعانها الاقتصاد العالمي حالياً. فليس النمو المستدام فقط هو السراب الذي لا وجود له على أرض الواقع، وإنما الحديث عن قدرة النمو الاقتصادي على تحقيق الرفاهية للجميع أمسى هو الآخر أيضاً سراباً لا وجود له في الحياة العملية، ذلك أن النمو السريع في حجم التجارة الخارجية أدى إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بنحو متزايد وسريع، مما يُفندُ بنحو أكيد النظرية القائلة إن تحرير التجارة العالمية يزيد من فرص العمل، فالأمل المعقود في أن يحل انتعاش النشاط الاقتصادي مشاكل تفاقم البطالة والمديونية الحكومية أشبه ما يكون بانتظار وفاء عرقوب بوعوده⁴ التي قطعها على نفسه⁵. ويوافق من وجهة النظر هذه الاقتصادي البيروفي أزوالدو دي ريفيرو، الذي شكك في فوائد التنمية التي كثر التحدّث عنها في السنوات الخمسين الماضية، والتي لم تتحقّق لدى غالبية سكان العالم، ولن تتحقّق؛ فالاستثمارات اللازمة غير متوفرة، والتكنولوجيا الحديثة تتخلّى عن العمالة بدلاً من توفير

1- أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، يناير 2010

2- هذه الفكرة سبق أن أكدها إريك هوبزباوم في كتابه "الإمبراطورية، الديمقراطية والإرهاب"؛ فماركس حسب هذا المؤرخ، وبخلاف باقي علماء الاقتصاد، تنبه مبكراً إلى أن الرأسمالية نظام يتطور بطريقة غير مستقرة أثناء الأزمات، وهو الأمر الذي حدث باستمرار خلال النصف الثاني من القرن العشرين. بيد أن هوبزباوم أكد من جهة أخرى أن الرأسمالية قادرة على تجديد نفسها بتطوير آلياتها ووسائلها والتكيف مع الأوضاع المتغيرة، مستنداً بما حدث عقب الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم سنة 1929م، لكن الأزمة التي تواجه قرننا الحالي لا تستطيع الليبرالية الاقتصادية والسياسية بمفردها حلها، لذا أن الأوان من جديد للنظر إلى الماركسية نظرة جديدة، باعتبارها أداة لتحليل الرأسمالية قبل كل شيء، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الغربية والعالمية اليوم. راجع: إريك هوبزباوم، كيفية تغيير العالم: حكايات عن ماركس والماركسية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2015

3- كريس هان وكيت هارت، الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد، ترجمة عبد الله فاضل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014

4- عرقوب رجل من العماليق كان يعد الناس ويخلف الوعد، ويحكى عنه في القصة المشهورة، أن أماً له ذهب إليه ذات يوم في حاجة، فقال له عرقوب: إذا أطلعت هذه النخلة فلك حملها، فلما أخرجت "طلعها" أتاه، فقال له: دعها حتى تصير "بلحاً"، فلما أبلحت أتاه فقال له: دعها حتى تصير "زهواً"، فلما أزهدت، قال له: دعها حتى تصير "رطباً"، فلما أرطبقت قال له: دعها حتى تصير "تمراً"، فلما أثمرت قام عرقوب بجزها بالليل قبل أن يأتي أخوه في الصباح، فلما جاء ليأخذ التمر لم يجد شيئاً، ولهذا أصبح عرقوب - وما يزال - مضرب المثل بالمطل وعدم الوفاء بالوعد.

5- هورست آفهيلا، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ص 38، الطبعة الأولى، 2007، ص 38، 42، 43

فرص عمل جديدة في العديد من المدن المتضخمة في الجنوب⁶. أما جيريمي سبيروك فقد ركّز من جانبه على تبيان دكتاتورية السوق المتعاضمة، من خلال التنبيه على أخطارها، وذلك عبر توضيح مقدار التناقض الموجود بين من يعلقون آمانياتهم على آلية السوق، كما لو أنّها حمّالة الآمال المستقبلية، وبين من يرى فيها الطريق نحو التفسخ الاجتماعي، وآلية من آليات الإقصاء والقضاء على الثقافات المحلية في العالم الثالث⁷. وقد ركزت دراسات عديدة مهتمة بمشكلات التنمية والاقتصاد في العالم الثالث على فساد الساسة والنخب في عدد من بلدان العالم الثالث، حيث يتمّ التلاعب بدور المنظمات الاقتصادية لتوفير التوازن والاستقرار السياسيين. كما يتمّ التغافل عن حجم الريوع الضخمة غير المنتجة، التي تراكمها النخب والمجموعات المتواطئة المحدودة، وهو ما يعيق تحقيق التنمية المنشودة، ويفشل الجهود بالرغم من وفرة رأس المال وغنى الموارد الطبيعية المحلية⁸.

نعرض من جانبنا لأحد أهمّ الإسهامات العربية، وهي للباحث المالي المصري رمزي زكي الذي اهتم بإحدى أخطر المشكلات المصاحبة للنظام الرأسمالي⁹؛ ففي كتابه الموسوم بـ «الاقتصاد السياسي للبطالة» لامس تداعيات البطالة على مختلف جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بل إنّه تنبّه إلى خطرها على الأنساق الثقافية والفكرية، لما يمكن أن ينجم عنها من مشاعر الإحباط واليأس¹⁰.

لقد انشغل الفكر السياسي الاقتصادي لسنوات بقضية البطالة، باعتبارها أحد الانعكاسات السلبية للتوجهات التي يعرفها العالم في ظلّ تزايد مخاطر العولمة، وتغير بنيان الاقتصاد العالمي، وتقلص دور الدولة، وانتقال دور الريادة إلى القطاع الرأسمالي الحر، وقد انصبّ الجهد البحثي على السبل الكفيلة لإيجاد حلول لهذه المشكلة المتنامية، والتي تبدو مستعصية على الحل النهائي؛ فعلى أكثر من مستوى نلاحظ مجموعة من المشكلات المنهجية المعقدة في تناول هذه الظاهرة بأبعادها المركبة، فهي من المشكلات الخطيرة التي تغذي التوتر الاجتماعي، ويمكن أن ينجم عن استفحالها تهديد حقيقي للأمن والسلم في المجتمعات المعاصرة.

6- خلص الباحث البيروفي إلى نتيجة مؤداها أنّ الغالبية العظمى من البلدان التي تُسمّى نامية خطأ لم تشهد تنمية حقيقية. لأنها فشلت رغم استلهاها الاقتصاد الموجّه واقتصاد السوق. ولعل الوصف الأفضل للبلدان التي تُسمّى نامية هو "الاقتصادات الوطنية غير القابلة للحياة"، ذلك أنّ العديد من البلدان تخلت عن أحلام التنمية، واعتمدت سياسة البقاء الوطني القائمة على توفير الاحتياجات الأساسية من الماء والغذاء والطاقة وتثبيت استقرار سكانها. راجع بهذا الخصوص، أزوالو دي ريفيرو، *خرافة التنمية الاقتصادية، اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرين*، الشركة العالمية للكتاب، 2003.

7- جيريمي سبيروك، *خرافة السوق ... وعود وأوهام*، ترجمة: أمين الأيوبي، دار كلمة، التابعة لهيئة أبوظبي للثقافة والتراث.

8- دوغلاس سي نورث، جون جوزيف واليس، ستيفن بي ويب، باري ر، وينغاست (تحرير) في ظلّ العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية، ترجمة كمال المصري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، عالم المعرفة. العدد 433، الطبعة الأولى، فبراير 2016. والكتاب يعالج كيفية استخدام السيطرة السياسية على الامتيازات الاقتصادية في الحد من العنف وإقامة ائتلافات بين التنظيمات القوية داخل النظام الاجتماعي في تسعة بلدان نامية، وهي: بنغلادش، الكونغو الديمقراطية، زامبيا، موزمبيق، الفلبين، الهند، المكسيك، تشيلي، كوريا الجنوبية.

9- رمزي زكي، *الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، عالم المعرفة. العدد 226، الطبعة الأولى، 2009.

10- نشرنا بمجلة الدوحة، عدد ماي 2015، قراءة موجزة في كتاب *الاقتصاد السياسي للبطالة*، في حوالي 1500 كلمة، ضمن ملف تمّ تخصيصه لموضوع البطالة، وارتأينا بعد صدورها إنجاز قراءة موسّعة، معززة بالمراجع الأساسية، نظراً لأهمية الموضوع وراهنيتها.

وبالرغم من مرور حوالي عشرين سنة على تاريخ صدور كتاب الاقتصاد السياسي للبطالة، إلا أنه يبقى راهنياً بشكل كبير، بحكم تناوله قضية ما تزال تعتبر لحد الآن المشكلة الأولى لكل دول العالم؛ فهناك اليوم أزيد من مليار شخص في وضعية بطالة كاملة أو جزئية، ويبدو في العمق أن البطالة قد دخلت مرحلة مختلفة، فهي تُعدّ من أخطر مشكلات الرأسمالية اليوم، إذ التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي في سياق الدورة الاقتصادية العالمية ذات أهمية كبيرة بدون شك؛ فعدد العاطلين عن العمل يرتفع وينخفض بارتفاع وانخفاض هذا النشاط¹¹. ولا شك أن البطالة لم تعد مرتبطة فقط بحالة الركود والانكماش في حركية الدورة الاقتصادية، ذلك أن البطالة الدورية تظلّ ثانوية قياساً بحجم البطالة الناشئة عن عوامل هيكلية، والتي غدت مشكلة في تزايد مستمر، تتفاقم آثارها ومظاهرها، سواء في البلدان الرأسمالية، أو البلدان الاشتراكية السابقة، أو بلدان العالم النامي، ولا سيما خلال السنوات العشرين الأخيرة.

يقارب رمزي زكي إشكاليات مرتبطة بهذا الموضوع تحديداً، ويتجاوز في طرحه حدود التشخيص السلبي للظاهرة من خلال استشراف الأفق والبحث عن إمكانيات الحل من خلال الوقوف على مختلف النظريات الاقتصادية، وتبيان مدى قصورها في فهم واستيعاب الظاهرة المتفاقمة، فمن خلال مدخل تمهيدي وثلاثة فصول يُحاول رصد مشكلة البطالة عبر تتبع دقيق لجذورها، والغوص في أسبابها، وتبيان مدى خطورة تضخمها، بالرغم من الجهود المبذولة للتخفيف من حدتها.

توقف الكاتب في المدخل عند الإطار المفاهيمي المرتبط بالحقل الدلالي لأدوات القياس والإحصاء المستخدمة وحصرها كمياً، وهي مفاتيح ضرورية على القارئ الإلمام بها لاستيعاب الإشكاليات المرتبطة بموضوع الفكر الاقتصادي، وركز بالأساس على مفهوم البطالة المختلف فيه، محاولاً الخروج بتعريف متفق عليه بين الباحثين، وهو التعريف الذي تبنته منظمة العمل الدولية: «فكل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، يسمى عاطلاً عن العمل». ثم يدخل في تبيان صعوبة حساب معدلات البطالة بلغة الأرقام، من خلال الوقوف على العوائق المرتبطة بآليات وطرق ومعايير حصر العاطلين وإحصائهم، وبالخصوص في البلدان النامية التي تقل فيها الإمكانيات المادية، والتي تكتفي أحياناً بالتقدير الجزافي لمعدلات البطالة بها. عكس البلدان المتقدمة التي تعلن عن معدلاتها بشكل دوري، وهي البيانات التي تظلّ محلّ مظانّ شكوك الدارسين¹².

في الباب الأول يقدم الكاتب وصفة بانورامية، معززة بالبيانات الرسمية، عن وضعية البطالة في البلدان الصناعية المتقدمة، وفي البلدان الاشتراكية السابقة، وفي البلدان النامية والبلاد العربية. أما الباب الثاني فيعرض فيه مختلف النظريات الاقتصادية التي تناولت بالبحث ظاهرة البطالة تفسيراً وتحليلاً، وفي الباب الثالث نقف معه على مختلف الحلول المطروحة لمعالجة الأزمة.

11- هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، م س، ص 34

12- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، م س، ص 12 إلى 42

لرفع الالتباس عن موضوع تعاريف البطالة، يمكن التمييز بين أنواع متعددة منها: فهناك الصريحة السافرة، والمقنعة، والاحتكاكية، والدورية، والهيكلية، وهناك الاختيارية والإجبارية، ويخوض الكتاب في التعريف بها جميعاً¹³، ليخلص في النهاية إلى نتائج هامة: منها التفاوت الواضح في تحمّل أعباء البطالة، إذ يشكل العاطلون فئات غير متجانسة، وكذلك من حيث المدة، فهناك بطالة قصيرة المدى، وأخرى متوسطة، وثالثة طويلة الأمد. وناقش الكتاب بشكل مستفيض مفهوم مُعدّل البطالة الطبيعي، والذي لا يعني كما يتبادر إلى الذهن معدل تشغيل 100%، فهناك قدر ما من البطالة لا يمكن اختفاؤه، وقد احتدّ الجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية المختلفة منذ أكثر من ثلاثة عقود حوله، غير أنّ الغالبية ترى أنّ معدل تشغيل العمالة عندما يتراوح ما بين 96% و97%، يُسمّى التوظيف الكامل، وهو ما يعني أنّ معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين 3% و4%، وهذا هو المعدل الذي ساد اقتصاديات البلدان الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، ويجب الإشارة إلى أنّ هذا المعدل شهد في السنوات الأخيرة مراجعة جديدة.

بعد فترة الازدهار الكبير ما بين سنوات 1945 و1970 دخل الاقتصاد الرأسمالي أزمة هيكلية، وتتجلى أبرز سماته في تفاقم مشكلة البطالة، فبعد أن عاش العالم فترة من الممكن وصفها بفترة التوظيف الكامل، مع الاختلاف البين طبعاً بين الأطراف الثلاثة التي تشكل منظومة الاقتصاد العالمي؛ ففي الوقت الذي اتجهت فيه القوى الرأسمالية المتقدمة إلى التضامن في تكتلات اقتصادية جهوية لمجابهة أزمات البطالة وتراكم رأس المال، عانت مجموعة الدول التي كانت اشتراكية من سوء الأوضاع نتيجة وضعياتها الانتقالية، أمّا في الدول النامية، فالوضع أكثر خطورة نتيجة تأثير أزمة الديون الخارجية، وانخفاض أسعار المواد الأولية.

يقدم لنا الكاتب ثلاث صور تعبّر عن مدى التفاوت وعدم التكافؤ بين الأطراف الثلاثة التي يتشكّل منها الاقتصاد العالمي.

ففي البلدان الرأسمالية انتهى عصر الرخاء عند مشارف السبعينيات، فاسحاً المجال لعصر شديد الاضطراب، يتميز بوجود أزمة اقتصادية مستمرة، من خصائصها ارتفاع نسب البطالة في ظلّ الركود الاقتصادي، وأزمة تراكم رأس المال، وارتفاع حدّة التنافس، واضطراب أحوال السيولة والعملات في ظلّ التحرر الاقتصادي، وتزايد الإنفاق على تعويضات البطالة.

تمرّ الدول الرأسمالية اليوم بتحوّلات جذرية، فالجهود تتركز في المقام الأول على تقليص دور الدولة وتخليها عن توجيه الاقتصاد الوطني، وعلى خصخصة مشاريع القطاع العام. ومن ناحية أخرى أمسى

13- للاطلاع على التصنيفات بشكل مختصر للأشكال المتعارف عليها دولياً للبطالة، يمكن العودة إلى: عبد الخالق فاروق، البطالة: بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، من ص 41 إلى ص 42

النظام النقابي في مهب الريح¹⁴، فكلّ المؤشرات تؤكد أنّ الحكومات مصرّة على سحب البساط من تحت أقدام التنظيمات العمالية، من خلال تقنين الحق بالإضراب عن العمل، وعلى صعيد آخر تفاقمت البطالة الهيكلية، أي تلك البطالة الطويلة المدى، وازداد التفاوت في توزيع الدخل القومي.

بدأ في الظهور للعيان جحيم اسمه البطالة. إنّها ظاهرة تنمو وتتضخم بشكل مخيف، باعتبارها أحد المآزق الكبرى للنظام الرأسمالي، فما تزال هذه المشكلة على رأس المخاطر التي تهدّد بانفجار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مستقبلاً. ويتمخض عنها مرحلياً الكثير من المشكلات التي تتفاوت حدتها بحسب البلدان ومنها: العنف، وانتشار الجريمة، والإدمان على الكحول، والمخدرات، والتفكك العائلي، وبروز نزعات يمينية متطرفة، بل هناك من يربط بين زيادة انتشار الأمراض العقلية والنفسية وتفاقم البطالة.

ضخّت غالبية الدول الرأسمالية بالكثير من المكتسبات الاجتماعية أملاً في أن يساعدها ذلك على تحقيق الخفض المنشود لمعدلات البطالة، إلا أنّ واقع الحال يشهد على أنّ هذه الدول كانت تركض وراء سراب لا نفع منه، ووهم لا خير فيه، ففي المنظور العام تتفاقم البطالة بنحو متواصل في الدول الرأسمالية. بهذا المعنى لم يساعد المنهج الليبرالي هذه الدول على التخفيف من وطأة البطالة، إذ العكس هو الصحيح، فالسياسات الليبرالية المحدثة زادت من حدّة المشكلة، والمقصود بالليبرالية المحدثة كلّ النظريات الاقتصادية التي ترى أنّ الانفتاح الاقتصادي خير سبيل لتحقيق المجتمع الحر، وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتحة اقتصاداتها على السوق العالمية¹⁵.

أمّا في البلدان الاشتراكية السابقة؛ فقد انتقلنا من وضعية الأمن الوظيفي إلى وضعية البطالة السافرة، حيث شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً في حجم معدلات البطالة، والتي أصبحت تتسم بطول مدة التعطل بسبب الركود الاقتصادي وسياسة الخصخصة والتحرر الاقتصادي، التي تعتبر من الأسباب المتهمة. إنّ صورة البطالة قاسية في مجموع الدول التي كانت اشتراكية، وتعبّر عن مدى المآزق الذي وقعت فيه بعد نجاح ثوراتها، فلا هي حافظت على مزايا الاشتراكية الثابتة في مجالات الحماية والضمان الاجتماعي، ولا هي استفادت من مزايا الرأسمالية في مجالات الاستهلاك الترفي.

صورة البطالة في البلدان النامية تبدو كارثية، وهي من نتائج فشل التجارب التنموية وتفاقم المديونية الخارجية، فبلغة البيانات والأرقام تبدو الملامح قائمة، وتزداد سوءاً عبر الزمن بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية وتراجع جهود التنمية وضعف دور الحكومات، في ظل تنامي مشاكل التبعية والمديونية والفساد

14- في فرنسا، مثلاً، خفت كثيراً حركة الانضمام إلى النقابات في القطاع الخاص، لاسيّما في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أمّا النقابات الإنجليزية التي تسيطر عليها نقابة عمال المناجم واليسار، فقد هزمتها السيدة مارغريت تاتشر، ولم تتعاف بعد من انكسارها. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ما تزال نسبة الانضمام إلى النقابات هي الأكثر ارتفاعاً، نرى تأثير النقابات ضئيلاً، وأنّ عهد والتر رويتر ونقابة السيارات الكبرى قد ولى إلى غير رجعة. انظر آلان تورين، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011، ص 48

15- هورست آفهيلد، اقتصاد يغرق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، م س، ص 8

الإداري والمالي. فضلاً عن تعرض هذه البلدان لرياح العولمة، وضغوط برامج التكيف الهيكلي؛ فأحوال العاطلين تبدو أكثر بؤساً في بلدان تتميز بارتفاع كبير في نسب التزايد الطبيعي، مع غياب شبه كلي لأشكال المساعدات والضمان الاجتماعي للعاطلين، على نحو ما هو موجود في البلدان الصناعية المتقدمة.

أمّا في العالم العربي فالبطالة في البلدان النفطية لم تكن لتختلف عن الصورة الموجودة في البلاد النامية لولا الدور الذي قام به النفط مع ثورة أسعار النفط بعد سنة 1973، فلامح عصر جديد شهدته هذه الدول، واستمرّ إلى أوائل الثمانينيات، ففي البلدان النفطية تزايد الدخل القومي بمستويات قياسية، ممّا انعكس إيجاباً على متوسط الدخل الفردي الذي قارب مستويات البلدان المتقدمة، وخلال هذه المدة تزايدت الاستثمارات في مجال البنية التحتية والعقار، فضلاً عن إقامة بعض الصناعات التحويلية، ولأنّ هذه البلاد تتميز بانخفاض عدد ساكنتها، فإنّها استعانت بالعمالة الأجنبية. أمّا البلدان العربية غير النفطية، فمعظمها وصل إلى حالة من الإنهاك الشديد نتيجة تعثر برامج التنمية، وإهمال الفلاحة في المخططات، وضعف مشاريع التصنيع بسبب فشل سياسة جلب الاستثمارات الأجنبية، ولذا تزايدت بها تبعاً معدلات الهجرة الداخلية، وارتفع حجم النمو السكاني، وازدادت جحافل البطالة، وللتخفيف من الوضعية الداخلية اتجهت عمالة بلدان المشرق العربي إلى بلاد الخليج النفطية، في حين اتجهت عمالة بلاد المغرب العربي نحو بلاد أوروبا الغربية.

هذه الوضعية ستتأثر بالمستجدات العالمية والإقليمية، فقد بدأت في الظهور مشكلات جديدة، منها تدهور عائدات النفط، وبداية ظهور العجز في الميزانيات العامة لدول الخليج، ممّا أدى إلى الحد من استقبال العمالة الأجنبية الوافدة، وانخفاض الطلب عليها مع استكمال بناء مشروعات البنية التحتية، وهذا أدى إلى تدهور أحوالها وارتفاع البطالة في صفوفها، والأمر نفسه ينطبق على العمالة المغربية، حيث بدأ الاتحاد الأوروبي يستغني عنها بعد توسعه مجالياً في اتجاه دول أوروبا الشرقية.

بعد هذه الفذلكة العامة لصور البطالة في مختلف أرجاء المعمورة، ينطلق الكاتب بنا في رحلة تنقلنا إلى اتجاهات الفكر الاقتصادي التي قدّمت منظورات مختلفة وتفسيرات متعددة لتنامي ظاهرة البطالة، واقتُرحت سياسات معينة لمكافحتها والحد من آثارها. ونشير إلى أنّ هذه الأفكار انتعشت في العالم الرأسمالي، باعتبار أنّ البطالة تُعدّ من أبرز مشكلات هذا النظام الذي يغزو العالم بتوجهاته وخياراته.

من الملاحظ أنّ البطالة رافقت الرأسمالية عبر مسارها الطويل؛ فهي من أكبر التحديات التي واجهت هذا النظام الاقتصادي، وماتزال، ولهذا فالبحث عن الأسباب والحلول احتلت مكانة محورية في اتجاهات الفكر الاقتصادي اللبرالي. وهنا يغوص بنا الكاتب في تبيان خصائص وأفكار المدارس الاقتصادية منتقلاً بين المدرسة الكلاسيكية، فالمدرسة الماركسية، والنيوكلاسيكية، والمدرسة الكينزية، والنقدية، والليبرالية الحديثة، وما تفرّع عنها من اتجاهات معاصرة، وهي نوافذ تتيح لنا مقارنة البطالة من زوايا مختلفة، وبأدوات تحليل متباينة.

تُرَكِّز المدرسة الكلاسيكية على البعد السياسي والاجتماعي من خلال الربط بين ظاهرة البطالة والمشكلة السكانية¹⁶، وقد برزت هذه النظرية عقب التحولات التي عرفتها أوروبا الغربية خلال مرحلة التحول إلى الرأسمالية الصناعية، وقد برز هذا التيار تحديداً في إنجلترا مهد الثورة الصناعية. وبعد ثورات 1848 بدأت في الظهور أعمال كارل ماركس وفريدريك إنجلز، وقد اتّسمت أفكارهما بالنقد اللاذع للرأسمالية والاقتصاد السياسي الكلاسيكي؛ فقد انتقدا قانون ساي للأسواق، وذهبا إلى القول بتفاهته. وفي ظلّ الأوضاع السيئة للعمال في كلّ البلدان الصناعية، لم يكن من قبيل المصادفة أن يتحدّث الماركسيون عن توقعاتهم بقرب احتضار الرأسمالية بسبب استفحال تناقضاتها الداخلية، وكان قيام الثورة البلشفية من أهمّ العلامات البارزة على تصاعد الفكر الاشتراكي في بداية القرن العشرين.

النيوكلاسيك، أو المدرسة التقليدية الجديدة، حاولت معالجة المساوئ التي أجمعت عليها أفكار الاقتصاديين الرأسماليين والاشتراكيين، من خلال البحث عن حلول لمشاكل التبادل وفائض الإنتاج، والحد من الصراع الاجتماعي والتناقضات الطبقيّة، وغالت في الادعاء بأنّ الرأسمالية نظام اقتصادي منسجم قادر على التكيف مع المتغيرات الطارئة. وقد استطاعت الحركة العمالية خلال هذه الفترة تحسين ظروفها المادية بفعل نضالاتها، من خلال التشريعات التي أصدرتها برلمانات أوروبية تباعاً، بالرغم من معارضة الليبراليين لهذه القوانين.

ومع المدرسة الكينزية، ندخل فترة جديدة اهتمت أساساً بكيفية إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة، والبحث عن سبل لتحقيق التوظيف الكامل مجدداً، وبذلك خرجت هذه النظرية عن تقاليد النيوكلاسيك الصارمة التي كانت تنكر وجود البطالة على نطاق واسع، وتفترض أنّ التوظيف الكامل هو الوضع الطبيعي للرأسمالية. وقد نجحت هذه السياسة الاقتصادية الانعزالية كما يحلو للبعض أن يسميها نجاحاً تاماً في مساعدة الاقتصاد الأمريكي على تخطي مشاكله خلال مرحلة تاريخية معينة¹⁷.

وقفت النيوكلاسيك موقف اللامبالاة من مظاهر أزمة 1929، معتبرة إيّاها قلائل عابرة، في حين أنّ الوضع كاد يهدد النظام الرأسمالي ككل بالانهيار؛ ففي الوقت الذي ندّد فيه مفكروها بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لم تُعارض الكينزية ذلك¹⁸، بل على العكس، اعتبرته جزءاً من حلّ المشكلة، فساندت

16- تعتبر المالتوسية من أهمّ النظريات الاقتصادية التي ربطت بين المشكلة السكانية والمشكلة الاقتصادية، ففي نظره يتزايد عدد السكان بمتوالية هندسية: 2، 4، 8، 16، 32، في حين يتزايد الإنتاج الاقتصادي بمتوالية حسابية: 2، 4، 6، 8، 10. ومالتوس عالم بريطاني في الاقتصاد تنبأ بوقوع مجاعات عالمية لكون تزايد عدد السكان، في نظره، سيزداد بسرعة أكبر من الموارد الطبيعية التي لن تكون كافية أبداً. بشأن هذه النظرية وتطوراتها يراجع: رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، عدد 84، الطبعة الأولى، دجنبر، 1987

17- هورست أفهيلد، اقتصاد يغرق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، م س، ص 82

18- يمكن القول إنّ كينز كان مهماً للنظرية السياسية، لأنه مثل النظرة التي تقول إنّ على الليبرالية والرأسمالية الخاصة أن تتعلمنا من الأزمات الاقتصادية. وهو جسد التحول النظري من الرأسمالية الخاصة وليبرالية "دعه - يعمل" إلى رأسمالية ذات تنظيم حكومي، أي إلى رأسمالية لها الخصائص الليبرالية الاجتماعية والديموقراطية الاجتماعية التي سنجدّها، في ما بعد، في الديموقراطية الاجتماعية، راجع غنار سكيريك، نلز غيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2012، بيروت، ص 571

من جهة الخطة الجديدة التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اعتمدت التشغيل المباشر، وتخفيض قيمة الدولار لتحريك عجلة الاقتصاد، وانتقدت من جهة ثانية قانون ساي للأسواق الذي كان ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له بالضرورة، وهو ما لا ينطبق على فترة الكساد الكبير الذي امتدت إلى سنة 1933.¹⁹

يشير الدكتور رمزي زكي إلى أنه بعد ظهور النظرية العامة الكينزية، تفرّع علم الاقتصاد إلى نزعتين متميزتين هما: منظور الماكرو-اقتصاد والميكرو-اقتصاد، وعنهما تشعبت نظريات كثيرة اختلفت في تفاصيل متعددة يصعب استيعابها بشكل شمولي في هذه القراءة الموجزة، وسنقتصر على ما له ارتباط بإشكالية البطالة تحديداً.

من أهم النظريات التي ظهرت في مجال تفسير البطالة الدورية تلك التي تركز على دور العوامل النقدية البحتة²⁰، وهذا التيار، وبالرغم من تنوع تفسيرات أعضائه، يعتبر من مؤيدي أفكار المدرسة الكلاسيكية.

كانت نظرية كينزي انعكاساً لمشكلة البطالة إبان فترة الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، بيد أنه بعد استرجاع الدول الرأسمالية عافيتها بعد عمليات إعادة البناء غداة الحرب العالمية الثانية، ظهرت إلى الوجود فجأة مشكلات التضخم بالرغم من تراجع معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقات المحتملة بين البطالة والتضخم، والبحث عن توليفة مثلى للتوصل إلى معدلي بطالة وتضخم معتدلين.

وإبان احتدام النقاش حول ظاهرة الركود وعلاقته بالتضخم والبطالة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات اتجه بعض الاقتصاديين إلى اعتماد الرفع من معدل البطالة الطبيعي إلى 6% بدلاً من 4% كمعيار جديد يتناسب والمتغيرات الجديدة التي مسّت الاقتصاد العالمي، دون أن ننسى التفسير الذي ربط البطالة بالتقدم التكنولوجي، حيث اختفى العديد من المهن والوظائف بسببها، وقد ركز هذا الطرح على ضرورة الاستمرار في تفعيل الإعانات وبرامج الضمان الاجتماعي للحدّ من مساوئ البطالة.

كيف يمكن الخروج من مأزق البطالة في ظلّ تعدد النظريات التفسيرية²¹؟

إنه سؤال الساعة نظراً لأهميته، فالعودة إلى أيام التوظيف الكامل كما كان الأمر في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يبدو هدفاً بعيد المنال وغير واقعي، ولذا اتجهت الجهود إلى محاولة التخفيف والحد ما أمكن

19- بشأن نظرية النيوكلاسيك، راجع: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، م س، من ص 243 إلى 286

20- وجهت انتقادات كثيرة للنظرية الكنزوية بدعوى أنّ هذه النظرية تنطبق على واقع مغلق، أي اقتصاد ليست له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي، وفي هذا السياق صاغ -ملتون فريدمان- نظريته النقودية كبديل. وقد تكفل كلٌّ من صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وكذا منظمة التجارة العالمية، بالهجوم على النظرية الكنزوية والدعوة إلى المبادئ الليبرالية المحدثة. راجع: هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقراً...، م س، ص 8

21- تعددت التفسيرات النظرية لظاهرة البطالة، وسنقتصر هنا في ما يخصّ رؤى معالجتها على تيارات الليبرالية المحدثة بالأساس.

من وطأتها. وما يجعل الأمر أكثر تعقيداً غياب اتفاق عن الأسباب الحقيقية للبطالة في عالم اليوم، الأمر الذي يُفسّر لنا الصعوبة الموجودة في الخطط والبرامج الموضوعية على الطاولة للخروج من المتاهة.

إنّ خطورة المشكلة لا تنبع فقط من الارتفاع الحالي لمعدلات البطالة وجسامتها أخطارها ونتائجها الراهنة، بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل، في حالة ما إذا استمرّت الأوضاع الدولية والسياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية والدول التي كانت اشتراكية والبلاد النامية على ما هي عليه.

في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، تمّت صياغة الآراء الليبرالية المحدثة، لتنفيذ أطروحات الماركسية على وجه الخصوص، حيث وجّهت النظرية الجديدة سهامها في بادئ الأمر إلى الاشتراكية المطبقة في أوروبا الشرقية، إلا أنّ اهتمامها تحوّل في سبعينيات القرن العشرين تجاه مهاجمة النظرية الكنزوية التي هيمنت على الساحة الأكاديمية، وكانت بمنزلة المنار الذي تهتدي به السياسة الاقتصادية المطبقة في البلدان الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية²².

مدرسة شيكاغو، وهي من تيارات الليبرالية المحدثة، طرحت في البداية لتجاوز معضلة البطالة أولوية القضاء على التضخم، وتصحيح أخطاء السياسة النقدية الخاطئة، أمّا مدرسة اقتصاديات جانب العرض، فعالجت الموضوع من زاوية مختلفة، فهي تعتقد بصحة قانون ساي للأسواق، وتتجه إلى اقتراح خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة كمدخل لزيادة فرص الشغل، وإنعاش الاقتصاد. ولذا يتعين على السياسة الاقتصادية الرامية إلى التخفيف من البطالة تشجيع جانب العرض، أي تحفيز الاستثمار، والحد من تدخل الحكومة في آليات سوق العمل على سبيل المثال لا الحصر. بهذا المعنى تشكل هذه النظرية تراجعاً تاماً عن النظرية الكينزية التي كانت تؤكد جانب الطلب في مواجهة البطالة، وترى أنّ من الضروري رفع الأجور وزيادة الإنفاق الحكومي، لأنّ هذه الخطوات تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات وتحفز المشاريع على الاستثمار وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل.

أمّا مدرسة التوقعات الرشيدة فنتفق مع مدرسة شيكاغو، ليس في نقد نظرية كينزي فقط، وإنما في إعطاء الأولوية لمحاربة التضخم، واقتراح الحد من تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، على أن تكون هناك مرونة تامة في التجاوب مع متغيرات الأسعار والأجور بحسب حالات العرض والطلب. ومن جانبها طرحت المدرسة المؤسسية التي اشتهرت بنقدها الشديد لطروحات الاقتصاديين النيوكلاسيك ما تراه مناسباً، فلتجاوز الفجوة ومشكلاتها لا بُدّ من إصلاح مؤسساتي تشارك فيه الأطراف الفاعلة، والمقصود: الشركات، والعمال، والحكومات. ولذا يمكن اعتبار هذا التوجه مسانداً لتدخل الدولة من خلال ممارسة نوع من الرقابة على الأجور والأسعار للحدّ من التضخم، في اتهام صريح لاقتصاديات السوق، المتّسمة بسيادة الاحتكارات والمنافسة غير المتكافئة؛ فالرأسمالية عند مفكري المؤسساتية نظام غير مستقر بطبيعته، وغير قادر على

22- هورست آفهيلد، اقتصاد يغرق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، م س، ص 9

تصحيح اختلالاته دون تدخل حكومي. ولعل هذه الطروحات ساهمت في بروز ما يمكن تسميتهم بالكنيزيين الجدد، الذين دافعوا باستماتة عن السياسات الناجمة للكنيزية إثر الأزمة الاقتصادية الكبرى، وعارضوا مقترحات النقيدين من مدرسة شيكاغو، وتيار التوقعات الرشيدة، فيما يتعلق بضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية، وقبلوا بالمقابل بفكرة الرفع من معدل البطالة الطبيعي.

اختلفت المدارس الاقتصادية في اقتراحاتها بشأن مواجهة محنة البطالة في المجتمعات الرأسمالية، وقد تبنت الدول الصناعية الكبرى مزيجاً من هذه السياسات، وبالخصوص منها الليبرالية المحدثة، التي أوصى بها النقيديون وأنصار الاقتصاد جانب العرض، وأنصار التوقعات الرشيدة خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لكن دون جدوى، فقد تفاقم غول البطالة بوتيرة مخيفة، وهو ما جعل فئة من السياسيين والخبراء وعدد من المنظمات الدولية تدخل على الخط عن طريق تقديم اقتراحات موجهة بالأساس إلى البلدان الكبرى، وهي تركز على ضرورة العمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض كتلة العمل، وتعديل ظروف سوق العمل المحففة في مجتمعات وشعوب البلدان النامية²³.

لم تفلح المناقشات بشأن ظاهرة البطالة من قياس دقيق لها ولأبعادها، فوجود عدد من المشكلات المنهجية المعقدة في تناول هذه الظاهرة المركبة، شددت المناقشات والحلول المقترحة شداً إلى ما يشبه «بيت العنكبوت»، حسب تعبير الأستاذ عبد الخالق فاروق²⁴، فلا هي أفلحت في المعالجة الصحيحة، ولا هي نجحت في الخروج من قفص الفكر الاقتصادي التقليدي أو الحلول الجزئية النمطية التي يتم تداولها.

23- أزمة البطالة في الدول النامية معقدة تماماً، فهي مشكلة مركبة، ومختلفة تماماً عن البطالة بالدول الصناعية، باعتبارها انعكاساً لمشكلة أكبر وأعمق، وهي مشكلة التخلف الاقتصادي، ولذا لا يمكن علاج هذه المشكلة دون تجاوز عقبة التخلف. راجع بهذا الخصوص، زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، عدد 118، أكتوبر 1987

24- عبد الخالق فاروق، البطالة: بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة، م س، ص 28

مسرد المراجع المعتمدة

- إريك هوبزباوم، **كيفية تغيير العالم: حكايات عن ماركس والماركسية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2015
- أزالودو ريفيرو، **خرافة التنمية الاقتصادية، اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرين**، الشركة العالمية للكتاب، 2003
- ألان تورين، **براديفما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011،
- أولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية، أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، يناير 2010
- دوغلاس سي نورث، جون جوزيف وليس، ستيفن بي ويب، باري، وينغاست (تحرير) **في ظلّ العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية**، ترجمة كمال المصري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، عالم المعرفة. العدد 433، الطبعة الأولى، فبراير 2016
- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، العدد 226، الطبعة الأولى، 2009
- رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، عدد 84، الطبعة الأولى، دجنبر، 1987
- رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، عدد 118، أكتوبر 1987
- عبد الخالق فاروق، **البطالة: بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004 م.
- غنار سكيربك، نلز غيلجي، **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2012
- كريس هان وكيت هارت، **الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد**، ترجمة عبد الله فاضل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014
- هورست أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ص38، الطبعة الأولى، 2007

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun_sm



مُهْمِنُون بِلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط - أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com